



المطالبة بالنص في الدستور على حرية الفكر

التيا - من فؤاد سعد :

في لقاء تم امس بين المجموعة الأولى من أعضاء لجنة الدستور التي يرأسها السيد حافظ بدوي رئيس لجنة الدستور ، ويمثلي قوى التمسح العادلة في محافظة التيا ، طالبت الجماهير بالنص في الدستور على حرية الفكر المنفتح والتميد بالدين لتكون في مأمن من الاتحراف ، والفناء بيت الطاعة ووضع قيود تنظم الطلاق وتعدد الزوجات ، كما طالبت الجماهير بان ينص في الدستور على ان يكون العلاج حقاً لكل مواطن .

وفي بدء اللقاء ، نقل رئيس اللجنة الى الجماهير تحيات الرئيس انيسور السادات ، واملن ان كل الآراء التي يدلي بها المواطنين ستكون محل ملاحظة وتقدير من مختلف اللجان الفرعية للجنة الدستور .

● وقال معزى حنا نقيب محسبي التيا : ان رسالة المحابين هي رسالة الحرية والفتانن ، وهي نفس رسالة الرئيس انور السادات ، وطالب بان يكون الدستور هادبا للمعتقدات ، مدمعا للحرية ، مبداسا للحرمة ، لان شعبنا اليوم احوج ما يكون لحرية ، وقال اننا نريد اليوم ان نعيش في حرية ، وان نعيش في اخلاقنا وفي ضمائرنا .

ان مفرغده اليوم هو ان نعيش على المبادئ التي نادى بها الرئيس انور السادات ، وان يعيش المواطنون في امن وطمانينة ، والا يتعرض المواطن لن يعذب بحريته ، والا نؤسف ارادة الناس بعد اليوم .

● وطالب الدكتور ابولس بولس نقيب اطباء التيا : بان ينص الدستور على الرعاية الطبية للمواطنين ، وان يكون العلاج في متناول كل مواطن ، والتوسع في التأمين الصحي - كما طالب بوضع اجراءات جاسمة خاصة بتنظيم الاسرة والنص على ان وزارة الصحة هي وزارة خدمات للشعب .

● وطالبت السيدة فاطمة عبدالحميد : باسم المرأة ، ان ينص في الدستور على

● واقترح السيد عبد المعتد احمد اسماعيل مدير المعهد الديني بالتيا : ان ينص في الدستور على حرية الفكر المنفتح لكل مواطن ، بشرط ان يكون مقبدا بحدود الدين وتعاليمه وقيمته حتى تكون في مأمن من اي فكر منحرف يوتق الفرقة والصراع بين ابناء الامة الواحدة ، وقال انه لايشك في ان كل فكر غير ملتزم بالدين وتعاليمه مها كان براقا في صورته ، فهو هدام لابناء هذا الوطن .

● وطالب القمص شنودة ابراهيم واعى كنياسة مار جورجس : بشرورة النص على القيم الدينية والاخلاقية في الدستور باعتبارها ابرا جوهرها ، وقال ان حرية العقيدة ، وحرية العبادة ، وتكافؤ الفرص امام الجميع - وهي نفس الحريات التي نادى بها الرئيس انور السادات - يجب ان تكون الفاعدة الرئيسية التي تبني عليها الدولة العصرية . وقال ان رجال الدين يتطلعون الى اليوم القريب الذي تستبدل فيه بالقوانين القديمة الخاصة بالمعتقد الدينية والتي يرجس بعضها الى عصر السدولة العثمانية ، قوانين جديدة تمشي مع حرية الاديان والمعتقدات .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● **وطالب احمد حسن ابو عالية**
نقيب معلمي الحيا : بان ينص الدستور على ان سياستنا التعليمية التربوية يجب ان تنبع من واقمنا وديننا وتراثنا العلمى والثقائى ، كما طالب بتوحيد التعليم فى المرحلة الاولى بالنسبة للوطن العربى كله ، وتوفير الضمانات للنقابات المهنية لزيادة الانتاج ، كما هو الحال بالنسبة للنقابات العمالية .

● **وطالب عبدالتمال الجارحى عضو مجلس الشعب :** بان يؤكد الدستور حرية الملكية الخاصة حتى تستطيع ان تقوم بدورها فى بناء المجتمع الجديد ، وان يمثل العمال والفلاحون فى المجالس الشعبية المختلفة بنسبة ٥٠٪ على الاقل

● **وطالب فاروق عفيفى نقيب الزراعيين :** بتأمين حرية الفكر والرأى داخل اطار القيم الدينية والاخلاقية ، وتحديد مدة زمنية للمناصب الرئيسية ، وضمان حد اثنى لدخول الفرد فى المجتمع الاستراتيجى ، وبان ينص صراحة على ضمان هذا الدخول بالنسبة للعامل الزراعى ، وان تؤدى بعض الخدمات الاجتماعية مجاناً للفلاحين والزراع .

ويعد السيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب لقاء صباح اليوم فى محافظة سوهاج . كما يعقد الدكتور محمود السقا واللجنة المرافقة له لقاء آخر بمحافظة المنيا ، ويعقد السيد مختار هانى واللجنة المرافقة له لقاء فى محافظة الشرقية ، وستقوم بالى المجموعات بتنشيط كافة محافظات الجمهورية طوال هذا الاسبوع ■

ان يكون الانتخاب واجبا واجباريا بالنسبة للمرأة ، وبضرورة تطوير قوانين الاحوال الشخصية بما يتلالم مع روح العصر وروح الدولة الجديدة ، وطالبت بالنساء بيت الطاعة ، وبوضع قيود تنظم الطلاق وتعدد الزوجات ، وتنظيم حضنة الاولاد بعد الطلاق بما يتلالم مع رغبة الاولاد .

كما طالبت بتوفير الرعاية الاجتماعية للأسرة وللرأة العاملة والعناية بالطفولة وكفالة الاستقرار للمرأة العاملة وذلك من طريق تميم دور المعونات فى كل حى وفى كل شارع ، وضرورة النص على محو امية المرأة التى تصل فى بلدنا الى ٩٥٪ تقريبا ، كما طالبت بمنح المرأة العاملة معاش زوجها كاملا ، والنساء تحديدهن بس ٢٥ جنبيها وذلك لرعاية الاسرة

● **وطالب احمد كامل مروان رئيس الجمعية المركزية للتعاون :** بضرورة النص فى الدستور على ايجاد الضمانات الكافية للمحافظة على الملكية الخاصة وتحديد دورها فى المجتمع وتدعيم هذه الملكية بالتعاون الزراعى ووضع الضمانات التى تشكل جباية المكاسب التوربية الاستراتيجية للفلاحين وذلك عن طريق حماية وصول الخدمات كاملة لهم .

● **وطالب محمد محمود الشريف من العمال :** ان ينص الدستور على ضرورة حماية مكاسب جماهير العمال وعدم حل مجالس النقابات العمالية المنتخبة الا بانتفاضة بحقها او بحكم يصدر من المحكمة الدستورية العليا .